الحكومة العراقية ومحاولة استقطابها الواجهات الوطنية في قضاء الشامية
لانتخابات المجلس التأسيسي ١٩٢١-١٩٢٤م

أ. د. محمد هليل الجابري & م.باحث: أحمد عبد الرسول جبر
كلية التربية /جامعة القادسية

المقدمة :

حضي الموضوع الموسوم (الحكومة العراقية ومحاولة استقطابها الواجهات الوطنية في قضاء الشامية لانتخابات المجلس التأسيسي ١٩٢١-١٩٢٤م) بأهمية خاصة من قبل المهتمين بكتابه تأريخ العراق المعاصر كونه يشتمل على معلومات لم يتم تناولها في دراسات أخرى ، أعتمد في إعداده على مصادر متنوعة في مقدمتها الوثائق العراقية الغير المنشورة (وثائق البلاط الملكي) المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد ، فضلاً عن المؤلفات المطبوعة . وآثرنا أن لا نتوسع في الموضوع خشية الإطالة على القارئ ، وقد تم دراسة هذا الجانب بطريقة أكاديمية موضوعية استنبطنا فيها الآراء وأبدينا الطروحات التي تدخل ضمن الموضوع ، وكان غني بهذه المادة وكشف للقارئ ما يمكن أن يكون مادة يمكن أن تحتل مكانتها في حقل الدراسات العلمية بوجه عام والدراسات التاريخية بوجه خاص ولاسيما بتاريخ العراق المعاصر وفي التاريخ المحلي على وجه التحديد .

أولاً : بريطانيا والعراق وموقف القوى الوطنية خلال مرحلة تأسيس الدولة الحديثة .

أعلن الملك فيصل بن الحسين في يوم تتويجه في ٢٣ أب عام ١٩٢١م ، ملكاً على عرش العراق ، بأن أول عمل سيقوم به إجراء الأنتخابات التي سيتمخض عنها قيام المجلس التأسيسي ، الذي يضع دستوراً للبلاد إذ قال : " أول عمل أقوم به هو مباشرة الإنتخابات ، وجمع المجلس التأسسي ، ولتعلم الأمة أن مجلسها هو الذي سيضع بمشورتي دستور استقلالها على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية ، ويعين أسس حياتها السياسية والإجتماعية ...." [١] ، إن إعلان الملك إجراء أنتخابات وتشكيل مجلس تأسيسي في أول خطاب وجهه للشعب العراقي دل على أهمية هذا المجلس ودوره في حياة الأمة . إذ أدركت الحركة الوطنية في العراق ، أن الانتداب سيصاغ في قالب معاهدة ،وأن حكومة بريطانيا سوف تمارس الانتداب في العراق عن طريق تلك المعاهدة ، ولكن الحركة الوطنية في مناطق الفرات الأوسط ولاسيما قضاء الشامية لم تشارك حكومة بريطانيا في هذا الرأي ، بل رأت في معارضة المعاهدة رفضاً لوضع الانتداب ، وخطوة أولى نحو الاستقلال ، لذلك أتخذت الحركة الوطنية جميع الوسائل الممكنة لإحباط هذا المشروع ، منها عقد الاجتماعات ، والقيام بالتظاهرات ،وتشكيل الأحزاب وتقديم المذكرات ،والبرقيات للملك فيصل الأول[٢] والمندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس (P.COX) . [٣]

وفي ٤ أب عام ١٩٢٢م قامت مظاهرات جماهيرية في مدينة النجف الأشرف وبقية مدن الفرات الأوسط (الكوفة ، الشامية ، الحلة ، الديوانية) تطالب بالاستقلال التام، وعقد أجتماع كبير في مدينة الفيصلية ، حضره زعماء الفرات الأوسط ورؤساء قبائله ، وكان من بين الحاضرين (السيد محسن أبو طبيخ و السيد كاطع العوادي و الشيخ محمد العبطان والشيخ عبد الواحد الحاج سكر والشيخ رايح العطية والشيخ مرزوك العواد والشيخ داخل الشعلان والشيخ عبادي آل حسين والشيخ مزهر الحرجان والشيخ عبد السادة آل حسين) .[٤] فضلاً عن ذلك حضور ثمانية رؤساء قبائل من قضاء الشامية من أصل عشرة . تداولوا في قضية الأنتداب ،والمعاهدة ،وقرروا أرسال برقيتين ، الأولى إلى الملك فيصل الأول والأخرى الى المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس . [٥]

وقد جاء في البرقية التي أرسلت الى الملك فيصل الاول ، المطاليب الأتية :-

١. رفض الإنتداب رفضاً باتاً ، وأعتراف حكومة بريطانيا بألغائه رسمياً .
٢. سقوط الوزارة التي تصدق معاهدة غير مرضية بنظر الأمة ،وتعيين وزارة وطنية تطمئن الأمة بأعمالها .
٣. إلغاء المستشارين .
٤. إطلاق حرية الصحافة .

و قالت البرقية ((هذه رغائب الأمة ، بما أن الاحوال الحاضرة مخالفة لرغائبها ، بادرنا بعرضها لجلالتكم لتكون الأمة معذورة بنظر جلالتكم ،والأمر لوليه ، أدام الله شوكتكم)) . [٦]

وقع البرقية سبعة وعشرون رئيس عشيرة وزعيماً وطنياً ، من منطقة الفرات الأوسط ، كان من بينهم ثمانية من قضاء الشامية .

أما البرقية الأخرى التي أرسلت الى المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس،فقد أعلنت عن مبايعة الأمة على إختلاف طبقاتها الملك فيصل الأول ملكاً عليها ، وعرضت للمندوب السامي البريطاني،أن حكومة بريطانيا قد وعدت بإقامة حكومة دستورية ديمقراطية برئاسة ملك عربي . [٧]

وجاء في البرقية ((بغداد : فخامة المعتمد السامي لحكومة بريطانيا العظمى في العراق نعرض لفخامتكم حسب ما وعدت حكومة بريطانيا العراقيين بحكومة دستورية دمقراطية يرأسها ملك عربي . وبذلك بايعت الأمة العراقية على أختلاف طبقاتها جلالة الملك فيصل ملكاً عليها ، وقد أكد ذلك جلالة ملك بريطانيا العظمى في برقيته التاريخية بمناسبة تتويج جلالة ملك العراق فيصل الاول . إننا لاننكر صداقة حكومة بريطانيا العظمى صداقة خالية من المحاباة وبما أن فخامتكم ممثل لحكومة بريطانيا العظمى ، نود أن نوقفكم على رغائب الأمة العراقية التي لايمكنها التنازل عنها مهما كلفها الأمر وهي المواد الأتية :-

١. رفض الأنتداب رفضاً باتاً ،وأعلان حكومة بريطانيا العظمى إلغاءه رسمياً.

٢. مراجعة حكومة جلالة ملك العراق لوزارة الخارجية البريطانية .لان مراجعتها لوزير المستعمرات مخالف للأستقلال التام .

٣. رفع تدخل ممثلي أية سلطة أجنبية ، لان أعمالهم لايمكن أن تطابق سياسة بريطانيا العظمى ، والأمة تجد في نفسها الكفاءة لأدارة شؤونها وختمت البرقية بالعبارة الأتية ((بهذا تطمئن الأمة ..... ولكم مزيد الاحترام)) . [٨]

ثانياً : شيوخ العشائر ووجهاء الشامية في مواجهة الاجراءات البريطانية في عقد معاهدة ١٩٢٢م .

غير أن زعماء الحركة الوطنية ، من رؤساء عشائر الفرات الاوسط و رجالات السياسة ورجال الدين،قرروا القيام بمظاهرة كبيرة في النجف الأشرف ،في يوم بيعة الغدير[٩]، وبعدها عقد مجلس كبير في دار العلامة أبو الحسن الأصفهاني[١٠] في ١٢أب ١٩٢٢م ، وأستدعي متصرف لواء كربلاء عبدالعزيز القصاب لحضور الاجتماع . [١١]

وفي الإجتماع تكلم السيد محسن أبو طبيخ أحد سادات قضاء الشامية قائلاً :((كنت في بغداد وقابلت مستشار وزارة الداخلية المستر كورنووالیس (Cornwallis) ، وعرضت عليه شكاوانا من المستشارين الأنكليزا في الألوية ، لتعسفهم وجبروتهم وسخطهم على الناس ، طالبت بأقصائهم من الألوية ، وبعد كلام طويل وعد المستشار بالاستغناء عنهم ، وهو لم يفي بوعده لحد الان،نحن نريد منك أن تطلب من الداخلية تنفيذ ما وعدنا به حالاً ، وإلا فسنكون في حل مما سيحدث في البلاد)) . [١٢]

وفي نهاية الاجتماع تقرر الإكتفاء بتأييد ماجاء بالبرقيتين اللتين أرسلتا الى الملك فيصل الأول والمندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس ، في ٤ أب ١٩٢٢م ، وطلب رووساء عشائر الفرات الأوسط بما فيهم رؤساء عشائر قضاء الشامية وعلماء الدين ، من متصرف لواء كربلاء عبد العزيز القصاب ، عرض هذه المطالب على حكومة بغداد ، بعد أن كتب العلامة السيد أبو الحسن

الأصفهاني ما يلزم إلى الملك فيصل الأول بصددها ، و أثناء هذه الأجتماعات بدأت بوادر دلت على أن متصرف لواء كربلاء حاول إلقاء ، وفي نهاية الاجتماع تقرر الإكتفاء بتأييد ماجاء بالبرقيتين اللتين أرسلتا الى الملك فيصل الأول والمندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس ، في ٤ أب ١٩٢٢م ، وطلب رووٴساء عشائر الفرات الأوسط بما فيهم رؤساء عشائر قضاء الشامية وعلماء الدين ، من متصرف لواء كربلاء عبد العزيز القصاب ، عرض هذه المطالب على حكومة بغداد ، بعد أن كتب العلامة السيد أبو الحسن الأصفهاني ما يلزم إلى الملك فيصل الأول بصددها ، و أثناء هذه الأجتماعات بدأت بوادر دلت على أن متصرف لواء كربلاء حاول إلقاء القبض على من وقع على هاتين البرقيتين ، فأنتبه الى ذلك رووٴساء عشائر الفرات الأوسط بمن فيهم سادات و رؤساء عشائر قضاء الشامية ، وسافروا سراً من النجف الأشرف إلى مدينة أبي صخير متوجهيين الى عشائرهم في قضاء الشامية ، ومن هناك أبرقوا الى الملك فيصل الأول برقية جاء فيها : ((كنا في النجف منتظرين إنجاز الوعود التي أوعد فيها مستشار الداخلية المستر كرنووأليس ، وأمس مساءً فهمنا من فحوى كلمات فاه بها متصرف لواء كربلاء عبد العزيز القصاب [١٣] ، أن الحكومة أمرت بحبسنا ، فأجابها بسوء العاقبة ، وهو ينتظر الجواب لينفذ فينا ، ما يأمر به ، وعليه فقد بارحنا النجف الى ديارنا عن طريق أبي صخير ، مصممين الدفاع عن أنفسنا وحقوقنا المهضومة ، مهما كلفنا الأمر ،لان قد زالت ثقتنا تماماً من الحكومة الحاضرة ، ولم نعد نأتمنها على شيء فنحن نحتج على هذه الأفعال ، ونتضرع إلى جلالتكم بأسقاط الوزارة ،وأبدالها بوزارة تأتمنها الامة ، ونثق بأعمالها ، لأجل أن يمكننا التفاهم معها ، حيث أننا صممنا منذ الآن أن لاندخل مراكز الحكومة إلا بعد سقوط الوزارة الحاضرة ، وأنجاز مطالبنا المحقة التي طالما صرحنا بها الى المقامات العليا .وكل تبعة تصدر بالمستقبل هي ملقاة على عاتقها وعلى من يعاضدها من رجال الانكليز)) .

ووقعت هذه البرقية من قبل رؤساء عشائر قضاء الشامية الآتية أسماؤهم :-[١٤]

١. السيد محسن أبو طبيخ .
١. الشيخ محمد العبطان .
٢. السيد علوان الياسري .
٣. الشيخ عبد الواحد الحاج سكر .
٤. الشيخ داخل الشعلان.
٥. الشيخ رايح العطية .
٦. الشيخ مرزوك العواد .
٧. الشيخ عبادي آل حسين .
٨. السيد نور الياسري .
٩ . عبد العباس العواد .
١٠. هادي الجاسم .
١١. تكليف مبدر الفرعون .
١٢. مدلول عباس ليهوف .
١٣. سلمان الظاهر .
١٤. الشيخ عبد السادة ال حسين
١٥. الشيخ مزهر الفرعون .
١٦. السيد هادي مكوطر .
١٧. عمران الحاج سعدون.
١٨.جبار أبو حليل .

وقد ألحق بهذه البرقية برقيات أخرى من رؤساء عشائر الفرات الأوسط والسراكيل الى الملك فيصل الأول ، تذكر الملك فيصل الأول بالميثاق الوطني الذي وقعوه ، وهو البرنامج السياسي على تنفيذ المواد الآتية التي أقسموا عليها ، وعاهدوا الله على تطبيقها ، على أن لاتعدل أي من جزئياته ، وكان أبرز مواده هي [١٥]:-

المادة الأولى :- تأليف حكومة حرة نيابية ديمقراطية ، تكون مسؤول أمام الأمة العراقية ، مستقلة استقلالاً سياسياً تاماً لاشائبة فيه من أي تدخل أجنبي .

المادة الثانية :- تأييد الملك فيصل الأول على أساس استقلال العراق السياسي التام بحدوده الطبيعية .

المادة الثالثة :- رفض كل معاهدة تمس كرامة الأمة العراقية وأستقلالها السياسي التام .

على أثر ذلك طلبت الحكومة من السادات ورؤوساء العشائر بواسطة قائممقام الشامية (الشيخ سلمان آل ظاهر) الحضور الى بغداد [١٦]، للمذاكرة والمناقشة في مطاليبهم ، حيث أبدى رؤساء عشائر الفرات الأوسط عدم أستحسانهم السفر إلى بغداد لكنهم أنابوا عنهم السيد كاطع العوادي[١٧] ، ليتداول مع الحكومة ، فسافرالعوادي الى بغداد ، وقابل مستشار وزارة الداخلية المستر كرنوواليس ، ووعده بالانتظار لحين جواب الحكومة . [١٨]وقد أعقب ذلك مظاهرات كثيرة في مختلف المدن العراقية ، تشجب وتستنكر المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٢م المنتظرة، ولم يكن موقف الصحف والمجلات الوطنية قاصراً بل قد أظهر تجاوبا جلياً مع سير أحداث الأهالي ضد هذه المعاهدة والمطاليب الوطنية [١٩].

ونشرت الصحف الوطنية مقالات عديدة هاجمت بريطانيا والمعاهدة والانتداب ، وطالبت بوجوب الاعتراف بالعراق مستقلاً قبل عقد المعاهدة ، لان المعاهدات لاتعقد إلا بين الشعوب المستقلة .فقالت جريدة الاستقلال :((وهناك مسألة حيوية ينبغي أن يضعها الشعب نصب عينه ،وهي أن المعاهدات الدولية لا تبرم إلا من قبل الحكومات المتمتعة بألاستقلال التام ، ولا يجوز لأي حكومة محمية أو موصى عليها أن تعقد أي معاهدة مع أي دولة أخرى)) .[٢٠]

وقد نشرت جريدة لسان العرب مايأتي : ((إن الأمة العراقية تنتظر عقد المعاهدة التي تحفظ للبلاد جميع حقوقها السياسية . وتحفظ منزلة العراق وكرامة شعبه ، (وأضافت الجريدة) أننا نطالب بعقد معاهدة تتضمن أستقلال العراق أستقلالاً رصيناً كاملاً غير منقوص ، وحرية واضحة لاغبن فيها)) [٢١]، و نشرت جريدة المفيد مقالاً أرتأت فية أن لا خوف على العراق من تحالفه مع بريطانيا ، ولكن الخوف أن يمس هذا التحالف أستقلال البلاد . [٢٢]

وقالت الجريدة : ((عار على العراق أن يقبل الانتداب ، بل عار وألف عار أن تمنحنا أنكلترا نعمة جلاء الجيش الانكليزي عن ديارنا لقاء فرض الانتداب))، وطالبت الجريدة بإلغاء الأنتداب ، وعدم الاعتراف به بتاتاً . [٢٣]

في الوقت الذي نجد الحركة الوطنية في نشاط دائب ضد هذه المعاهدة والانتداب صرح المستر ونستن تشرشل (Mr. Winston Churchill)[٢٤] وزير المستعمرات البريطانية في ٢٣ أيار ١٩٢٢م في مجلس العموم البريطاني ((بأن الملك فيصل وحكومته لم يخبرا السير برسي كوكس بأن الشعب العراقي رافض قبول الانتداب)) وما إن تناقلت وكالات الأنباء هذا التصريح ونشرته على أعمدة الصحف حتى ثارت مشاعر جماهير الشعب الغاضبة . [٢٥]

وهكذا عقدت أجتماعات ونظمت المظاهرات ، وقدمت مذكرات إلى الملك فيصل الاول، ومن بين الواجهات السياسية للفرات الأوسط ، وبضمنهم وجهاء من قضاء الشامية رفعوا أحتجاجاً إلى الملك فيصل الأول في ٢٠ مايس عام ١٩٢٢م ضد تصريح تشرشل قائمة ضمت أربعة وعشرين وجيهاً هم [٢٦] :-

أ. الشيخ عبد الواحد الحاج سكر رئيس عشائر آل فتلة .
ب. الشيخ هادي الجاسم رئيس عشيرة الغزالات في سوق شعلان .
ت.الشيخ عبد العباس العواد رئيس عشيرة آل إبراهيم في منطقة الديبينية.
ث.الشيخ جبار أبو حليل رئيس عشيرة آل شبل (أهل الجفة) في الشنافية .
ج. الشيخ مرزوك العواد رئيس عشيرة العوابد في الشامية .
ح. الشيخ محمد العبطان رئيس عشيرة الخزاعل آل شلال في الشامية .
خ. الشيخ رايح العطية رئيس عشيرة الحميدات في الشامية .
د. الشيخ عبد السادة آل حسين رئيس عشيرة آل فتلة في المهناوية .
ذ.الشيخ عمران الحاج سعدون رئيس عشيرة بني حسن في ناحية العباسية .
ر. الشيخ عبادي آل حسين رئيس عشيرة آل فتلة آلبو هدلة في المهناوية.

ز. السيد محسن السيد حسن أبو طبيخ عميد السادة البو طبيخ وشيخ عشيرة آل زياد في غماس.
س. الشيخ شعلان سلمان الظاهر رئيس عشيرة الخزاعل آل ظاهر في غماس .
ش. الشيخ مزهر الفرعون رئيس عشيرة آل فتلة في الفيصلية.
ص.السيد نور الياسري عميد السادة آل ياسر في الفيصلية .
ض .السيد هادي مكوطر عميد السادة آلبو مكوطر في الشنافية .
ط. السيد علوان الياسري أحد وجهاء السادة آل ياسر في الفيصلية .
ظ . الشيخ داخل الشعلان أحد مشايخ آل إبراهيم في الديبنية .
ع. الشيخ جاسم آل جياد بليبش ، أحد مشايخ عشيرة الحميدات في الشامية .
غ. الشيخ عباس آل علوان رئيس عشيرة الكرد في المهناوية .
ف. الوجية حبيب حسن غلام كبير عائلة البو غلام في الشامية .
ق. الشيخ متعب آل شاني رئيس عشيرة آل شبانة (الطواريف) في الشامية .
ك. السيد عمران مكوطر السادة آلبو مكوطر في الشنافية .
ل. الشيخ علوان الحاج سعدون شيخ بني حسن آل عباس في الصليجية .
م.الشيخ حمود بدن الغضبان أحد مشايخ عشيرة الحميدات في الشامية .
ن. الشيخ جاسم آل صعب أحد مشايخ العوابد (الصبغان) في الشامية .

وعلى أثر ذلك ، أصدرت وزارة الداخلية بياناً ، ذكرت فيه :((أن الحكومة لا تعمل الا بما يعبر عن آماني الشعب العراقي ورغباته ومصالحه)) .[٢٧]

ثم أصدرت وزارة الداخلية بياناً آخر ، منعت فيه الاجتماعات والمظاهرات السياسية غير المرخص بها .[٢٨]

ونتيجة لتلك الأحداث التي شهدتها البلاد حاولت الحكومة التقرب من تلك الواجهات السياسية في منطقة الفرات الأوسط من خلال طرح فكرة إقامة مجلس تأسيسي نيابي تشترك فيه تلك الواجهات الوطنية المحلية .وإزاء هذه الحالة قررت الحركة الوطنية مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي الذي سيصادق على المعاهدة التي رفضتها ، وقدم زعماء الحركة الوطنية الى الحكومة مذكرة أعلنوا فيها شروطهم في دخول انتخابات المجلس ،وكانت هذه الشروط كالاتي [٢٩]:-

١. إلغاء الإدارة العرفية .
٢. إطلاق حرية المطبوعات والإجتماعات ليتسنى للشعب بث ماعنده من أفكار .
٣. سحب المستشارين البريطانيين من الألوية ، لأن وجودهم فيها شل أيدي الموظفين .
٤. إعادة المنفيين السياسيين الذين أبعدهم المندوب السامي في حادثة ٢٣أب عام ١٩٢٢م
٥. السماح بتأليف الجمعيات السياسية .

ولما لم تستجب الحكومة لهذه المطالب ، فقد تأزم الوضع عندما أعلن رجال الدين في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية ، تضامنهم مع الزعماء السياسيين فقرروا مقاطعة الانتخابات مالم تستجب لهذه المطالب.[٣٠]

وهكذا أصدرت فتاوى[٣١] دينية بحرمة الاشتراك في الانتخابات ، وكانت هذه الفتوى جماعية مرةً وأنفرادية مرة أخرى، إذ وقع على تلك الفتاوى ثلاثة من علماء الشيعة والمجتهدين الكبار هم : (محمد حسين النائيني [٣٢]_ شيخ الشريعة_،ومحمد مهدي الخالصي الكبير،وأبو الحسن الأصفهاني).[٣٣]

وقد أصدر جمع من علماء الدين فتوى جاء فيها:((قد حكمنا بحرمة الانتخاب ، وأن الداخل فيه محارم الله ورسوله والأئمة الطاهرين)) .[٣٤]

أما السيد المرجع أبو الحسن الاصفهاني فقد أصدر فتوى :((بأن هذا الانتخاب يميت الأمة الإسلامية فمن أنتخب بعد ما علم بحرمة الإنتخاب حرمت عليه زوجته وزيارته ولايجوز رد السلام عليه ولايدخل حمام المسلمين)) .[٣٥]

وكان لتلك الفتوى التأثير الكبير على الجماهير ، فقد توقفت الأنتخابات في أكثر مدن العراق ، فأستقالت لجان الأنتخابات في النجف الأشرف وكربلاء والكوفة والحلة والشامية والديوانية . (٣٦)

أهتمت الحكومة كثيراً بهذه الفتاوى وحاولت أن تمنعها من الانتشار ، فأرسلت وزارة الداخلية برقيات إلى ألوية العراق كافة تطالب فيها البحث عن الفتوى وألقاء القبض على حاملها . (٣٧)

ولكن هذه الإجراءات الشديدة من قبل الحكومة ، لم تمنع وصول الفتاوى إلى المدن ،والاستمرار في مقاطعة الانتخابات ، فرأت السلطات البريطانية في العراق أن العلاج الوحيد للمشكلة هو اتخاذ إجراءات مشددة ضد روؤساء العشائر ورجال الدين ، أيدها بذلك رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون . (٣٨)

إلا أن الملك فيصل الأول كان له رأي آخر مغاير هو : ((إبعاد رجال العشائر عن علماء الدين ، وبذلك يمكن البلوغ الى إنجاح الأنتخابات)) .(٣٩)

ثالثاً : الملك فيصل الاول ومطالب السادة وشيوخ عشائر الفرات الاوسط بشأن أنتخابات المجلس التأسيسي .

دعا الملك فيصل الاول يدعو عدداً من شيوخ الفرات الأوسط وساداتها الى البلاط الملكي وهم كل من (٤٠) :-

١. الشيخ عبد الواحد سكر .
٢. السيد محسن السيد حسن أبو طبيخ .
٣. السيد علوان الياسري .
٤. الشيخ رايح العطية .
٥. الشيخ سلمان الظاهر .
٦. الشيخ عبد السادة آل حسين .
٧. السيد كاطع العوادي .
٨. الشيخ شعلان أبو الجون .(٤١)

وكان ستة من هؤلاء يمثلون سادات ورؤساء عشائر قضاء الشامية . لغرض التفاوض حول الانتخابات والفتاوى الدينية ، فأظهر بعضهم استعدادهم للذهاب مجتمعين الى علماء الدين في النجف الاشرف ، والطلب منهم العدول عن تلك الفتاوى وإلا فأنهم يعيرونها بأذن صماء ، ويشتركون في الانتخابات عملاً بأرادة الحكومة ، وقد أعطوا الملك فيصل الاول عهوداً ومواثيق على ذلك . وألتمس هؤلاء الشيوخ من الملك فيصل الاول أن يتوسط لدى المندوب السامي السير برسي كوكس ، بأن يعفو عنهم وعما مضى وأن يظهر لهم اللطف ، وأن ينظر إليهم بعين المساواة مع بقية الشيوخ في الحقوق وكافة المعاملات . وألتمس الشيخ عبد الواحد آل سكر من الملك مقابلة المندوب السامي شخصياً ، ليعبر عن نفسه وعن رفاقه . (٤٢)

وكتب الملك فيصل الاول الى المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس في ٣٠ كانون الاول ١٩٢٢م ذاكراً ماجرى في مقابلته مع شيوخ عشائر الفرات الأوسط ، ثم قال ((أني على يقين تام بأننا أذ تمكنا من إستعمال الشيوخ وفصلهم عن علماء الدين الذين يظنونهم مطيعين لهم إطاعة عمياء نبلغ ما نريده من النجاح في الانتخابات وتصديق المعاهدة بدون قلق ، والمعتقد أن ذلك سهل المنال وأنه بأتباع سياسة المرونة مع كافة المشايخ على السواء من قبل المأمورين والمستشارين ، لايستطيع أحد الوقوف في سبيل الانتخابات ضد الأكثرية الساحقة من العشائر وأهل البلاد)) . (٤٣)

وقد أجابه المندوب السامي البريطاني بكتاب بعثه في ٢ كانون الثاني ١٩٢٢م ذكر فيه :((أن المنافسة الحزبية تنطوي في زوايا النسيان بعد توقيع المعاهدة)). وحول قضية الشيخ عبد الواحد الحاج السكر، قال برسي كوكس :((إن عبد الواحد الحاج سكر مدين للحكومة ببقايا من الضرائب ،وأذا كان قد

دبر مسألة الضرائب مع الحكومة ، فأنا مستعد لمقابلته ، وقد علمت بأن مسألة عبد الواحد الحاج سكر (لا تزال تحت البحث) الشديد بين الوزارتين ذات الشأن ، ولذلك فأتردد عن مقابلته ، أو إعطائه تأكيداً خاصاً ، ريثما ينتهي أمره مع الحكومة على وجة ما)) . (٤٤)

إستمرت مداولات الملك فيصل الأول مع زعماء عشائر الفرات الاوسط ، إذ أتخذت الحكومة عدة إجراءات من شأنها التخفيف من شدة المعارضة لانتخابات المجلس التأسيسي ، فأطلقت سراح المعتقلين السياسيين الذين نفاهم المندوب السامي البريطاني إلى جزيرة هنجام في الخليج العربي (٤٥)، طالباً منهم تأييد سياسة الحكومة الجديدة ، بعد زوال أسباب الجفاء والتقاطع بين الحكومة والعشائر فنزل بعضهم عند إرادة الملك ،وتمسك بعضهم الإخر بفتاوى علماء الدين ، التي كان يروج لها في طول البلاد وعرضها . (٤٦)

كان السيد محسن أبو طبيخ أحد سادات قضاء الشامية هو أول القائلين بوجوب استحصال فتوى جديدة ، تنفي مفعول الفتاوى القديمة ،(٤٧) وأنه لايسعه سوى الإذعان لإرادة العلماء الذين لايزالون مصرين على مقاطعة الانتخابات ، ولكنه سيبذل قصارى جهده للتوفيق بين رغبات العلماء وسياسة الحكومة . (٤٨)

وصرح بعض شيوخ قضاء الشامية أيضاً، بأنهم سائرون على ما إتجه إليه السيد محسن أبو طبيخ ، في إيجاد توافق بين رغبة علماء الدين وسياسة الحكومة ، لكن علماء الدين لم يأخذوا بهذه الآراء ، وأصروا على مقاطعة الانتخابات ، وتكفير كل من يشترك فيها .معللين ذلك بأن الحكومة لم تحقق مطاليبهم ، سوى أعادة المنفيين السياسيين الى بلادهم بشرط توقيعهم على تعهدات بترك العمل السياسي . (٤٩)

وعلى أثر تأييد بعض روؤساء عشائر قضاء الشامية لسياسة الحكومة في الانتخابات ، أرسل السيد أبو الحسن الاصفهاني ، كتاباً خطياً الى السيد هادي مكوطر والحاج حمود البدن الغضبان من مشايخ قضاء الشامية ليبلغوا سادات قضاء الشامية ورؤساء عشائرها ، بالاستمرار بتحريم الانتخابات ، والتمسك بالشريعة الإسلامية . وقد جاء في الكتاب: ((بلغوا كما أمرتكم سادات الشامية وروؤساء عشائرها والسراكيل أني قد بينت غير مرة تحريم الانتخابات في الوقت الحاضر، ويقيناً بلغكم ذلك فالمأمول فيكم ماهو المعهود فيكم من التمسك بعروة الشريعة المطهرة، وأن لاتركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار ، ولاترتدوا على أعقابكم فتنقلبوا خاسرين ولاشك أن من دخل هذا الانتخاب أو ساعده عليها أدنى مساعدة ، فهو كمن حارب الله ورسوله)) .(٥٠)

وبالرغم من تأييد بعض عشائر قضاء الشامية وعشائر الفرات الأوسط لسياسة الحكومة ، فقد أستمرت مقاطعة الانتخابات ، لذلك قررت الحكومة أتباع سياسة الشدة في إجراءاتها مع العشائر ، فأجبرت السيد محسن أبو طبيخ بصورة غير رسمية على الخروج من العراق . فسافر في ١٤ حزيران ١٩٢٣م إلى سوريا . (٥١)

وكان يوم سفر السيد محسن أبو طبيخ عبارة عن مظاهرة شعبية ، فقد أكتظت الجماهير معلنة سخطها عن هذه التدابير التعسفية . وألقيت بعض الخطب السياسية منها خطبة سليمان فيضي(٥٢) الذي أمره مدير الشرطة العام بالكف عن إلقائها . (٥٣)

ظلت الحكومة مصرة على أجراء الانتخابات ، وعلى الرغم من أن مجلس الوزراء (الحكومة العراقية المؤقتة) كان قد صادق على النظام المؤقت الانتخابي للمجلس التأسيسي في ١٦ كانون الاول ١٩٢٠ ، (٥٤) فأن الارادة الملكية فيه لم تصدر إلا في ٤أذار ١٩٢٢م ، (٥٥) ولم ينشر في الصحف المحلية إلا في بداية مايس ١٩٢٢م ، ويمكن أن نعزو هذا التأخير في أصداره ونشره الى عوامل سياسية وفنية ، ونعني بالعوامل السياسية مجيء الأمير فيصل الى العراق وأجراء عملية الاستفتاء العام لتتويجه وتأجيل مسألة المجلس الى مدة أخرى حسبما كان يرتأي المندوب السامي البريطاني وما أقره مؤتمر القاهرة ، إذ لم يجري البحث في مسألة المجلس التأسيسي الا بعد تتويج

الامير فيصل ملكاً على العراق ، أما بخصوص العوامل الفنية فإنها تتعلق في بعض النواقص الفنية في مواد النظام نفسها التي حذفت من مواده نتيجة الاهمال ، بحيث لايمكن تطبيقه كما هو عليه ، كتمثيل العشائر والطوائف المسيحية ومسائل أخرى .(٥٦)

وقسمت عملية أنتخابات المجلس التأسيسي على مرحلتين أساسيتين :-

المرحلة الاولى :- تبدأ منذ صدور الأمر بإجراء الانتخابات في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٢م حتى توقفها في أواخر كانون الثاني ١٩٢٣م .

المرحلة الثانية :- تبدأ عند صدور الأمر بإجراء الانتخابات مجدداً في ١٢ تموز ١٩٢٣م حتى نهاية الانتخابات . (٥٧)

رابعاً : شيوخ قضاء الشامية واعلامها وانتخابات المجلس التأسيسي .

بلغ عدد أعضاء المجلس التأسيسي العراقي خمسة وتسعين عضواً في البداية يمثلون ألوية (بغداد ، الحلة ، كربلاء ، البصرة ، أربيل ، كركوك ، السليمانية ، ديالى ، الدليم ، الديوانية ، الموصل ، المنتفق ، العمارة ، الكوت) ، إذ كان حصة لواء الديوانية من الاعضاء تسعة أعضاء في المجلس منهم خمسة أعضاء يمثلون قضاء الشامية(٥٨):-

١. الشيخ عبد الواحد سكر . ممثل قضاء الشامية .
٢. الشيخ سلمان الظاهر .ممثل قضاء الشامية .
٣. السيد عباس علوان الياسري . ممثل قضاء الشامية.
٤. الشيخ رايح العطية .ممثل قضاء الشامية .
٥.السيد عبد الرزاق الرويشدي .ممثل قضاء الديوانية .
٦. الشيخ مظهر الحاج صكب .ممثل الديوانية .
٧.الحاج عبد المحسن شلاش . ممثل قضاء أبي صخير .
٨.الشيخ شعلان أبو الجون .ممثل قضاء السماوة .
٩. الشيخ عبد السادة عبد الحسين .ممثل قضاء الشامية .

أفتتح المجلس التأسيسي العراقي أعماله في ٢٧ أذار ١٩٢٤م ، وصدرت الارادة الملكية بذلك ، بعد أن كان من المقرر أفتتاحه يوم٢٥ أذار. (٥٩)

وقد عد افتتاحه حدثاً تأريخاً مهماً للعراقيين ، لانه سيضع أسس أول دولة عراقية تلتزم بالمفاهيم الدستورية التي تمثل روح العصر ، وهو أول مجلس منتخب يجتمع في العاصمة العراقية بغداد منذ أن جاءت المفاهيم الدستورية الديمقراطية الحرة للعراق في أواخر أيام الدولة العثمانية بعد أن كان العراقيون ينتخبون ممثليهم الذين يجمعون في العاصمة العثمانية أسطنبول . (٦٠)

والقى الملك فيصل الأول خطاب العرش ، مذكراً الأعضاء بأن مهمتهم هي البت في المعاهدة العراقية ـ البريطانية وأصدار الدستور العراقي وثم أصدار قانون أنتخاب النواب .(٦١)

ومن الأمور الاساسية التي أخذت حيزاً كبيراً في مناقشات المجلس التأسيسي العراقي :-

١. تصديق المعاهدة مع بريطانيا .
٢. سن دستور للبلاد .
٣. سن قانون ألانتخاب للمجلس النيابي .

إن قضية مناقشة بنود المعاهد العراقية – البريطانية لم تكن وليدة أفتتاح المجلس التأسيسي ، بل يرجع إلى مدة مبكرة بعد تتويج الأمير فيصل ملكاً على العراق ، إذ لم تمض على حفل تتويج الأمير فيصل إلا بضعة أيام حتى بدأت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني لعقد المعاهدة ، وبعد أن سارت المفاوضات سيراً بطيئاً ظهر الملك فيصل الأول و وزراؤه ان هذه المعاهدة يجب أن تتضمن بنوداً وأحكاماً مفصلة تمكن الحكومة البريطانية من القيام بنص التعهدات الواردة في صك الأنتداب بل بصورة أوسع ، فأبديا مخاوفهما العظيمة منها .(٦٢)

وخشية أن يكون إعلان المعاهدة مدعاة لأضطراب الشعب من جديد .[٦٣] إذ لم يشارك بريطانيا هذا الرأي في المعاهدة رفضاً لوضع الانتداب وخطوة نحو الاستقلال [٦٤] غير أنه أتفق الطرفان العراقي والبريطاني في نهاية المطاف على ترك الاحكام المفصلة الى أتفاقيات تلحق بالمعاهدة ، ويكون لها من المفعول ما يكون للمعاهدة نفسها ، وقد وقع مجلس الوزراء عليها في اليوم العاشر من تشرين الاول ١٩٢٢م على أن تقترن بمصادقة المجلس التأسيسي . [٦٥]

وقد وصفت جريدة الاوقات البغدادية في يوم ٢٩ / مايس ١٩٢٤م ، وهو اليوم الذي بدأ فيه المجلس التأسيسي العراقي مناقشة مواد المعاهدة وملاحقها وتقرير اللجنة ، كان قد وصف القوى المعارضة للمعاهدة بالوطنين المتطرفين الذين ينتقدون بشدة بعض بنود المعاهدة بصورتها المطروحة ،[٦٦]و أضافت الجريدة أنهم لايشكلون سوى فريق من الشبيبة في المدن العراقية :((وقد أشتد حماسهم لدرجة تمكنوا من التأثير على عقول العامة وملء صدورهم قلقاً من جراء المعاهدة))، وقد أوضحت الجريدة أن التطاحن بينهم وبين من أسمتهم (العقال) الذين يستحسنون المعاهدة على علاتها ، رغم رؤيتهم شدتها ويفضلون تعديل بعض البنود القاسية أذا سمحت الاحوال ، إلا أنهم يرضخون لحكم الضرورة ويختارون أهون الشرين . [٦٧]

كان لأعضاء قضاء الشامية في المجلس التأسيسي العراقي دورٌ كبيرٌ في مناقشات المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، فقد أبدوا رفضهم قيام مثل هذه المعاهدة ، وعدوها سيطرة بريطانية مباشرة على العراق.[٦٨]

إذ لم يبدأ المجلس مناقشة بنود المعاهدة ، بل كانت هناك أقتراحات حول أطلاع أعضاء المجلس عليها ، لدراستها أولاً وتأليف لجنة خاصة من بعض أعضاء المجلس للنظر فيها كما ينص عليه النظام الداخلي للمجلس [٦٩] .

إذ تم الأتفاق على توزيع نسخة من المعاهدة على أعضاء المجلس للاطلاع عليها قبل القيام بأي عمل آخر . [٧٠]

وحين نوقشت مسألة تشكيل لجنة لدراسة المعاهدة وتقديم تقرير عنها ، تقرر أن يكون من كل لواء عضوٌ فيها ما عدا لواء الموصل يمثله عضوان لكبر حجمه. [٧١]

وقد كان هناك أقتراح بتأليف لجنة من المختصين في الأمور المتعلقة بالمعاهدة من الوزراء الذين عاصروا مفاوضات عقدها بين العراق وبريطانيا ، وقد سبب هذا الاقتراح نوعاً من الحساسية لدى روؤساء عشائر قضاء الشامية خاصة وعشائر العراق عامة ، فعدوا ذلك يعني إبعادهم عن اللجنة في هذا الوقت الحرج الذي يجب أن يكون بعضهم من بين أعضائها ، لان المعاهدة تتعلق بكيان البلاد وأستقلالها . [٧٢]

وبعد تأليف اللجنة كان أكثر أعضائها من شيوخ العشائر العراقية بما فيهم روؤساء عشائر قضاء الشامية .[٧٣]

قدمت اللجنة تقريرها بخصوص المعاهدة الى المجلس التأسيسي وكان ذلك التقرير يتضمن بعض النقاط المهمة ومنها [٧٤] :-

١. مايتعلق بالسيادة وكرامة العراق وأستقلاله ، الذي يجب على المجلس وضعه نصب عينه .
٢. مناقشة موقف بريطانيا وما يترتب عليه من مخاطر في حالة رفض المجلس للمعاهدة .
٣. وقد احتلت قضية الموصل جانباً مهماً كونها جزء لايتجزأ من العراق.

وفي صبيحة يوم ٢٩مايس ١٩٢٤م أقفلت الكثير من أسواق بغداد، ونظمت مظاهرة حول بناية المجلس التأسيسي حيث كانت لجنة المعاهدة مجتمعه وكانت منقسمة بين المطالبة بتعديل المعاهدة وبين قبولها على علاتها .[٧٥]

وكان نائب قضاء الشامية الشيخ رايح العطية من بين المتظاهرين خارج قاعة المجلس عندما نوقشت المعاهدة وملاحقها ، وكان متحمساً بحيث خطب بالمتظاهرين قائلاً :((قد علمنا تمام العلم أن

رغبات الشعب أجمع هي تعديل المعاهدة كما جاء في تقرير اللجنة التي أعتمدت عليها ، لايمكن لنا التخلف عما أبدته اللجنة ، ومن الحقيقة والمشاهد على رغبات الشعب هو هذه الضجة الترحيبية التي تحوم حول مجلسنا الموقر والتي يقشعر لها بدن كل وطني غيور)) .[٧٦]

وفي ٩ حزيران ١٩٢٤م عقد الملك فيصل الأول أجتماعاً مع أعضاء المجلس التأسيسي في بلاطه وخطب فيهم خطبة أرتجالية ، لإثارة حماسهم وحثهم على توقيع المعاهدة أذ جاء في خطابه:((أنا لاأقول أقبلوا المعاهدة أو أرفضوها ، أنما أقول إنكم أعملوا ما ترونه الأنفع لمصلحة البلاد ، فأن أردتم رفضها فلا تتركوا فيصلاً معلقاً بين السماء والأرض ، بل أوجدوا لنا طريقاً غير المعاهدة ، فلا تضيعوا مافي يدكم من وسيلة للمحافظة على كيانكم)) .[٧٧]

لكن جهوده هذه فشلت بسبب بعض المعارضين في المجلس التأسيسي بعدم تصديق المعاهدة ما لم تنتهِ مشكلة الموصل ،[٧٨] ولهذا لم يكسب الملك الموافقة كلياً الى جانب تصديق المعاهدة .[٧٩]

دخل العضو عبد الواحد الحاج سكر في مناقشات حادة بخصوص مشكلة الموصل فقد قال :((أنه لايمكن التساهل أو التنازل عن حقوق العراق ، أطالب بتعديل المعاهدة ، ولم أرَ لزوماً لتأجيل البت في المعاهدة الى حين حل مشكلة الموصل)) .[٨٠]

وفي ١٠ حزيران من عام ١٩٢٤م ، عقد المجلس التأسيسي جلسة أخرى وأعلن رئيس الجلسة عبد المحسن السعدون ، أن لدى مقام الرئاسة تقارير يقترح فيها أصحابها أن يؤجل البت في أمر المعاهدة حتى يفرغ من أمر الموصل .[٨١]وتقرر تأجيل الجلسة إلى اليوم الآخر للنظر في مواد المعاهدة وملاحقها .[٨٢]

حين علم المندوب السامي البريطاني بهذا التأجيل ، اعدت مذكرة خطيرة وقدمها إلى الملك فيصل الأول يطالب فيها أصدار أمر بحل المجلس التأسيسي، وأحتلال بنايته ، ونتيجة لهذا التهديد أستدعي رئيس المجلس التأسيسي ليلاً الى البلاط الملكي ، وتقررت دعوة المجلس ليلاً لعقد جلسة طارئة من أجل أبرام تلك المعاهدة ، وقبل أنتصاف الليل أجتمع ثمانية وستون عضوا في بناية المجلس وتغيب أثنان وثلاثون عضواً ،[٨٣] وقرروا الموافقة على المعاهدة في ١٠ حزيران ١٩٢٤م ، وتحقق للارادة البريطانية ما أرادته من مذكرة التهديد .[٨٤]

بدأ العمل لإعداد لائحة القانون الاساسي العراقي ، فتألفت لجنة في وزارة العدلية من (الميجر يونغ) التابع لدائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات البريطانية الذي الحق بالخدمة في دائرة المندوب السامي البريطاني في العراق ، والمستر(أ.م. دراورد) مستشار في وزارة العدلية ، وقد استعانت هذه اللجنة بالدستور الاسترالي والنيوزيلندي والتركي وألايراني وبعض الدساتير الأخرى .[٨٥]

وقد وضعت لائحة أحيلت الى لجنة ثانية مؤلفة من ناجي السويدي وزير العدلية وساسون حسقيل [٨٦] وزير المالية والمستر دراورد مستشار وزارة العدلية والمستر (ديفد سن) ، وعضوية رستم حيدر السكرتير الخاص للملك فيصل الأول .[٨٧]

وقد توصلت هذه اللجنة الى وضع صيغة جديدة اشتقت من الدستور العثماني وبعض الدساتير الأجنبية الآخرى من ضمنها الدستور الياباني .[٨٨]

وفي أوائل تشرين الثاني ١٩٢٣م نشرت لائحة القانون الأساسي في صحف بغداد المحلية ، وكانت هي اللائحة نفسها التي قدمت الى المجلس التأسيسي للمصادقة عليها .أذ تكونت لائحة القانون الاساسي من ١١٣ مادة مقسمة على مقدمة وعشرة أبواب .[٨٩]

وأثناء مناقشة بنود اللائحة في المجلس التأسيسي،لم يكن رؤساء عشائر الفرات الاوسط بما فيهم رؤساء عشائر قضاء الشامية متفقين بشكل عام خلال مناقشات المجلس التأسيسي مثلما كانوا متفقين عليه عند مناقشة المواد المتعلقة بمصالحهم في لائحة القانون الأساسي العراقي متناسين الخلافات السياسية بينهم.[٩٠]

وكان لهذ التكتل العشائري الأثر المهم في مناقشات القرارات التي اتخذها المجلس التأسيسي في بعض مواد لائحة القانون الأساسي ، وكان أول بوادر تحرك رووساء العشائر للدفاع عن مصالحهم عندما عرضت (المادة ٢٨) في لائحة القانون الاساسي للنقاش وهي تتعلق بالشروط التي لاتؤهل الشخص أن يكون عضواًفي مجلس النواب والأعيان ،وتتكون تلك الشروط من عشر فقرات . إذ اشترطت الفقرة الثامنة أن لايكون عضواً في مجلس النواب والاعيان (من كان له منفعة مادية مباشرة أو غير مباشرة ناشئة عن مقاولة مع أحدى الدوائر العمومية العراقية إلا أذا كانت المنفعة ناشئة عن صفته مساهماً في شركة من أكثر من ٢٥ شخصاً) ، وعندما عرضت هذه المادة أمام المجلس التاسيسي للمناقشة ، كانت اللجنة قد أجرت تعديلات عليها ووضعت محلها أن لايكون عضواً في مجلس النواب والاعيان (من كان لايحسن القراءة والكتابة) .[٩١]

أكد رئيس اللجنة أمجد العمري أن أسباب حذف الفقرة كونه يؤدي الى حرمان الكثير من المشاركة في عضوية مجلس النواب والأعيان ، لأن أغلب النواب هم من سكان القرى والارياف ومن أصحاب الأراضي الزراعية ، ومن الملاحظ أن رووساء العشائر عندما عرضت تلك المادة لم يشتركوا في النقاش ، والحقيقة أن الفقرتين تتعلقان برووساء العشائر ، لهذا أيد قسم منهم تعديلات اللجنة ، فقد طالب مندوب قضاء الشامية الشيخ رايح العطية اللجنة أن تبقى الفقرة الثامنة كما عدلتها اللجنة (لاتمنع دخول العشائر) .[٩٢]

وقدمت اللجنة تقريرها ونصت على ان تصبح هناك فقرة حادية عشر في المادة ٢٩)حسب تعديلها وتنص هذه الفقرة على أن لايكون عضواً في مجلس الامة ((من كان لايحسن القراءة والكتابة ويستثنى من ذلك العشائر)) ، أما الفقرة الثامنة من (لمادة ٢٨)فقد اقترحت اللجنة تبقى على حالها كما وردت في القانون الاساسي ويضاف إليها (يستثنى من ذلك ملتزمو الأعشار وأراضي الحكومة وأملاكها).[٩٣]

لذلك قدمت اللجنة إمتيازاً اقتصادياً لممثلي العشائر ، وتمثل ذلك في استثنائهم من شرط القراءة والكتابة والسماح لاصحاب المنافع والاقطاعيات الدخول إلى عضوية مجلس الأمة ، وبالنهاية فإن المجلس التأسيسي قد رضخ لمطاليب رووساء العشائر العراقية .[٩٤]

خامساً : تعليقات ومداخلات نواب قضاء الشامية في ضوء محاضر المجلس التأسيسي العراقي

وعندما عرضت مادة تفعيل القضايا العشائرية الجزائية والمدنية بموجب عاداتهم وعرفهم بوضع قانون خاص بها ، دخل رووساء العشائر في نقاش حاد بخصوص تلك المادة ، إذ أرادوا أن يكون هناك قانون خاص يراعي فيه عاداتهم المألوفة ،[٩٥] وكان من بين الذين دخلوا في نقاشات جادة في المجلس التأسيسي ، وكان يطالب بجعل المادة الدستورية أكثر ضماناً لتثبيت حقوق العشائر هو مندوب قضاء الشامية الشيخ رايح العطية عندما أصر بتبديل كلمة (يجوز) بكلمة (يلزم) وكان يقصد من ذلك تمثيل العشائر في اللجان الخاصة ، لان كلمة (يجوز) لاتجبر الحكومة على تأليف محاكم أو لجان خاصة فيما يتعلق بما ورد بالمادة الخاصة بالعشائر ، وأضاف مندوب قضاء الشامية الشيخ رايح العطية في نقاشه أنه يجب أن تضاف عبارة (فيما بينهم) الى آخر الفقرة الثانية من (المادة ٨٧) ، بحيث يصبح المقطع الأخير من الفقرة (بموجب قانون خاص تراعى فيه عاداتهم المألوفة فيما بينهم) ، وفيما يتعلق بالفقرة الرابعة من(المادة ٨٧) من لائحة القانون الاساسي المتعلقة بالتصرف بالاراضي وحدودها طالب مندوب قضاء الشامية الشيخ رايح العطية بتوضيحها من أجل المحافظة على حقوق التصرف بالاراضي وصيانة هذه الحقوق إذ قال:((لئلا يتجاوز أحد على حقوق الآخر التي يتصرف بها بحسب القيود الرسمية ليزول الاختلاف الذي ينشأ بسبب الحدود حتى يصبح الكل منا يعرف ماله وما عليه)) .[٩٦]

ومن جهة أخرى وقف بعض المندوبين من رجال المدن في المجلس بالضد من مطاليب رجال العشائر ، وإيضاحات مندوب قضاء الشامية الشيخ رايح العطية ، إذ طالب هؤلاء المندوبون بتأسيس لجان متخصصة عند أقتضاء الضرورة لتفسير الايضاحات الواردة في فحوى مواد اللائحة . (٩٧)

وقد وقف المجلس بالأكثرية الى جانب ماذهب أليه المندوبون من رجال المدن مما أثار أعتراض شيوخ العشائر على ذلك ، لانهم أرادوا أعطاء أيضاحات أكثر ،ولرفع سوء التفاهم الذي حصل بينهم وبين رجال المدن ، لم يقبل رئيس الجلسة طلب مندوب قضاء الشامية الشيخ رايح العطية ، مما أثار أستياء الشيخ منشد الحبيب نائب لواء المنتفك الذي أراد الخروج من الجلسة فمنعه الرئيس ، إلا أن قسماً من مندوبي العشائر بما فيهم رووٴساء وسادات عشائر الشامية أيدوا ماذهب إليه مندوب قضاء الشامية الشيخ رايح العطية والشيخ منشد الحبيب ، مما إضطر رئيس الجلسة الى تأجيل الجلسة . (٩٨)

وقد ذكرت جريدة (Baghdad Times) أن مطاليب شيوخ العشائر وموقف رجال المدن منها سبب الكثير من الاضطراب بين الشيوخ وتبودلت عبارات النقد اللاذع بينهما ، مما دفع رجال العشائر أن يصرحوا ((بأنهم يستطيعون أكتساب حقوقهم بدون المجلس التأسيسي وغادروا البناية)) . (٩٩)

وفي ٥ تموز ١٩٢٤م عقدت جلسة المجلس مرة أخرى برئاسة نائب الرئيس ياسين الهاشمي ، فأوضح في بداية الجلسة أن طلبات مختلفة قد ظهرت بخصوص الاستيضاح عن (المادة ٨٧) ، بعد أن تأجلت الجلسة السابقة في ٣تموز ١٩٢٤م ، (١٠٠) كفاية المذاكرة حولها ، وبعد فتح النقاش فيها وافقت الأكثرية على الاستمرار في نقاشها . (١٠١)

وبدأ رايح العطية الكلام فذكر قائلاً :((جرت المذاكرة على أغلب مواد القانون ولم نتكلم عنها بل أكتفينا بمن لهم االوقوف التام عليها أكثر منا ولما وجدنا هذه المادة تخصنا أكثر من غيرنا ورغبنا أن يسمح لنا بالكلام عن هذه المادة لاسيما لما جاء ذكر (طلب محافظة حقوق الرئاسة على القبائل) طلبنا الكلام لان الموضوع يخل بشرف رؤسائنا الكرام لذلك خرجنا من المجلس لعدم أعطائنا حق الكلام)) و طالب الشيخ رايح بشدة بما طالب به شيوخ العشائر في الجاسة السابقة عدا طلبه إبدال كلمة (الرسمية) بكلمة (المالية) في أقتراح حول الفقرة الرابعة عن الأراضي فتصبح :((يحافظ على حقوق التصرف لاصحابها بحسب قيود مالية)) . (١٠٢)

ثم طرحت أقتراحات الشيخ رايح العطية للتصويت ، بعد نهاية المذاكرات حول (المادة٨٧) ، وكانت نتيجة التصويت عدم موافقة المجلس على أبدال كلمة (يجوز) بكلمة (يلزم) ، ووافق على تقرير المندوب الشيخ أحمد الداود الذي قال : ((بتأسيس لجان أو محاكم عند أقتضاء الحاجة في تفسير المفاهيم)) ، ولم يوافق المجلس إلا على مطلب العشائر حول الفقرة الثانية التي أقترحها مندوب قضاء الشامية الشيخ رايح العطية . (١٠٣)

لقد أمتد تأثير القوة العشائرية في المجلس الى المشاركة في إحباط محاولة ياسين الهاشمي وجعفر العسكري وعلي جودت الايوبي أضافة مادة تتعلق بالتمهيد لإعلان التجنيد الاجباري في البلاد وتقول المادة المقترحة:((الدفاع عن المملكة العراقية فرض عام على جميع أبناء البلاد تعين أساليبه و أشكاله وفقاً لقانون خاص)) (١٠٤) فقدم مندوب قضاء الشامية الشيخ رايح العطية تقريراً رافضاً هذا الاقتراح رفضاً باتاً ، وقد وافق المجلس على تقرير الشيخ رايح العطية بألاكثرية . (١٠٥)

ومن الملاحظ أن مندوب قضاء الشامية الشيخ رايح العطية قد أثار موضوع تمثيل العشائر الرحل (البدو) الذين لاتوجد لهم سجلات خاصة بتسجيلهم ، وقد رد علية المندوب جعفر العسكري مندوب لواء ديالى بأنه يمكنهم التسجيل في المدن التي يراجعونها: ((ونتخلص من كلمة الرحالة وكثير من القاطنين اليوم في المدن كانوا قبل هذا عشائر رحالة وانقلبوا وتمدنوا وصاروا أهل مدن)) (١٠٦) وحينما عرض الشيخ رايح العطية هذا التقرير لم يوافق عليه المجلس. (١٠٧)

وكان المجلس التأسيسي العراقي قد وافق على أعادة المادة الثالثة عشرة (١٠٨) من لائحة القانون الاساسي العراقي إلى اللجنة لأنها مخالفة للمعاهدة ، وقد أعادتها اللجنة مرة ثانية الى المجلس بعد أجراء

التعديلات عليها فكان نصها المعدل (الإسلام دين الدولة الرسمي ويضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة وحرية القيام بشعائر العبادة وفقاً لعاداتهم مالم تكن مخلة بألامن والنظام وما لم تنافِ الاداب العامة) .[١٠٩]

ناقش مندوب قضاء الشامية الشيخ رايح نص هذه المادة وطالب برفع القيد ((ما لم تكن مخلة وتوضع بدلها الديانة غير المألوفه والمخلة بالنظام تمنع)) ،وكان الشيخ رايح يريد من ذلك (أن الديانة التي تبتدع حديثاً وتكون منافية للاخلاق يجب منعها أما المألوفة عند الاسلام أو غيرهم فلا تمنع ولالزوم لوضع قيد عليها) .[١١٠]

وفي مناقشات المجلس التأسيسي العراقي للائحة القانون الأساسي في المواد التي تتعلق بحدود سلطة الملك والوزارة أمام السلطة التشريعية ، نجد أن المجلس التأسيسي العراقي فشل في محاولاته جعل السلطة التشريعية بعيدة عن تأثيرات الحكومة والملك ، وقد تمثل تأثير الملك بوساطة الأعضاء المساندين له وللحكومة ، ومن الأمور التي نوقشت في المجلس بخصوص حدود سلطة الملك وعلاقتها بالسلطة التشريعية ، وموضوع مجلس الأعيان :((أن الملك هو الذي يعين أعضاء مجلس الإعيان ويقبل أستقالتهم من مناصبهم)) .[١١١]

ومن الملاحظ أن اللجنة كانت في أجتماعاتها قد قررت أن تكون الثقة بالوزارة من قبل المجلس النيابي بالأكثرية لا بأكثرية ثلثي الأعضاء ، ولكن كما قال مندوب قضاء الشامية الشيخ رايح العطية عضو اللجنة :((لا أعلم السبب الذي دعا مقرر اللجنة إلى تغيير هذا القرار والآن أكثرية اللجنة مصرة على أن التصويت يكون بأكثرية مجموعة المجلس المطلقة)) وقد أجاب رئيس اللجنة أن :((اللجنة بالاخير رأت لزوم إقرار الثلثين والذي ذكره الحاج رايح العطية هو الصحيح ولكن لم يحصل عليه إتفاق)) .[١١٢]

الخاتمة

لم تبخل السلطات العراقية جهداً في محاولة شراء أصوات الواجهات العراقية المعروفة ، وبخاصة بمنطقة الفرات الأوسط وقضاء الشامية على وجه الخصوص

ومن هذا المنطلق كانت محاولات مد جسور التواصل مع تلك الواجهات العشائرية خطوات مستمرة تلجأ لها السلطات لما كان يمثله الوسط العشائري من زخم جماهيري يمكن اعتماده في مستقبل الأيام بدليل إن مرحلة الثلاثينيات من القرن العشرين شهدت للجوء كثير من كبار مسؤولي الحكومة إلى ذلك الزخم العشائري والاستعانة به بآمل إسقاط الوزارة القائمة ، وهكذا نجحت هذه المحاولات في تحقيق هذه الاستفادة ، وكان لابد من الاعتماد على عشائر الفرات الأوسط بما فيه عشائر قضاء الشامية لما كان لها من مكانه ومنزلة وسلطة محلية ووطنية وما تمتلكه من توجهات سياسية لها الأثر في هذه المحاولات الحكومية باتجاه جذب تلك الواجهات العشائرية في قضاء الشامية إلى مركز القرار .

ملحق رقم (١)

جدول أعمال محاضر المجلس التأسيسي العراقي [١١٣]

ت	التأريخ	العمل
١.	١٩٢٤/٣/٢٧	أفتتاح المجاس التأسيسي وأنتخاب الرئيس
٢.	١٩٢٤/٣/٣١	الجلسة الثانية أنتخاب نواب الرئيس ، البدء في مناقشة المعاهدة العراقية – البريطانية ، وتأليف لجنة مهمتها تدقيق المعاهدة

٣.	١٩٢٤/٤/٢	تقويم المعاهدة العراقية –البريطانية والبروتكول والاتفاقيات المتفرعة منها من قبل رئيس الوزراء الى رئيس المجلس
٤.	١٩٢٤/٥/٢٠	إنهاء تدقيق المعاهدة من قبل اللجنة وتقديم تقريرها الى المجلس والمطالبة بأجراء تعديلات عليها
٥.	١٩٢٤/٥/٣١	عدم إكمال النصاب وتأجيل البت فيها بسبب بقاء عدد من الاعضاء في غرفهم في بناية المجلس
٦.	١٩٢٤/٦/٢	مناقشة المعاهدة وتأجيل الجلسة .
٧.	١٩٢٤/٦/٣	ظهور أنعطاف كبير في صفوف المعارضة بسبب قضية الموصل .
٨.	١٩٢٤/٦/٥	مطالبة بعض المندوبين المعارضين في تأجيل البت في المعاهدة الى حين حسم قضية الموصل .
٩.	١٩٢٤/٦/٩	لم يحصل شيء جديد في المناقشات .
١٠.	١٩٢٤/٦/١٠	ظهور بوادر من التغير في الموقف أتجاة المعاهدة وتأجيل الجلسة إلى اليوم التالي
١١.	١٩٢٤/٧/٢٣	صدور الإرادة الملكية بتمديد أجتماع المجلس
١٢.	١٩٢٤/٨/٢	إنهاء المجلس أعماله المودعة ألية
١٣.	١٩٢٤/٨/٣	صدور الإرادة الملكية بأنفضاض المجلس التأسيسي

الهوامش والمصادر :

(١) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ العراق السياسي الحديث ، ج١ ، ط٧ ، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، (بيروت ، ٢٠٠٨) ص ص ٢٣٦-٢٣٧ ؛ رجاء حسين الخطاب ، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧ دراسة في تطور العلاقات العراقية – البريطانية وأثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي ، مطبعة النعمان (النجف ، ١٩٧٦م) ، ص٩٥.

(٢) عبد الأمير هادي العكام ، الحركة الوطنية في العراق (١٩٢١-١٩٣٣) ، مطبعة الأداب ،(النجف الأشرف، ١٩٧٥) ، ص ٨٠ .

(٣) برسي كوكس : السير برسي زكريا كوكس (١٨٦٤-١٩٣٧م) ،انضم لحكومة الهند عام ١٨٨٩م ،وأصبح وزيراً للخارجية في حكومة الهند عام ١٩١٤م ، ثم مستشاراً للحملة البريطانية على العراق وعين بعد ذلك حاكماً سياسياً للعراق بعد احتلاله في اذار ١٩١٨م ، ثم أصبح سفيراً لبلاده في أيران ، ثم عاد الى العراق في تشرين الاول ١٩٢٠م ، وبعد ثورة العشرين تقلد منصب المندوب السامي للعراق ، أحيل على التقاعد في تشرين الثاني ١٩٢٣م .ينظر : فؤاد قزانجي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠، تقديم ومراجعة عبد الرزاق الحسني ، دار الحرية للطباعة ،(بغداد ،١٩٨٩)، ص١٥؛

The Encyclopedia Britican , Chicago , Torinto, 1957, Vo16,pp900-910.

(٤)د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٦/٣ب عام ١٩٢٢ ، ص ٥٦ أ ، ٥٦ ب ، ٥٦ج ، ٥٧ .

(٥) د.ك .و ،المصدر نفسه ، ملفة رقم ٧٦/٣ عام ١٩٢٢ ، ص٤٣.

(٦) د.ك.و ، المصدر نفسة ، ملف – رقم ٧٦/٣ عام ١٩٢٢ ، ص٤٣ ، الموقعون على البرقية من قضاء الشامية هم : (محسن أبو طبيخ ، رايح العطية ، عبادي آل حسين ، عبدالواحد الحاج سكر ، محمد العبطان ، مرزوك العواد ، نور الياسري ، مزهر الفرعون).

(٧) عبد الأمير العكام ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

(٨) جريدة المفيد ،في ٦ أب ١٩٢٢ .

(٩) بيعة الغدير :- عيد الغدير : وهو اليوم الذي أعلن فيه الرسول الكريم محمد (ﷺ) تنصيب الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بالولاية من بعده ، ويصادف هذا اليوم ١٨ / ذي الحجة / ١١ هـ المصادف ٦٣٢ م ، في موضع يعرف باسم (غدير خم) ، وفي هذا اليوم خطب الرسول الكريم خطبة قال فيها : " من كنت مولاه فهذا علي مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه .. . " . للمزيد ينظر : محمد باقر ألمجلسي ، بحار الأنوار لدرر أخبار الأئمة الأطهار ، ج٢ ، مؤسسة الوفاء ، (بيروت : ١٩٨٣) ، ص ٢٢٥ ؛ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ج٧ ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٦ ، ص ٣٨٩ ؛ عباس القمي ، مفاتيح الجنان ، منشورات ذوي القربى ، دار الفقه للطباعة والنشر ، (بيروت ، ١٩٩١) ، ص ٣٤٣ .

(١٠) السيد أبو الحسن بن السيد محمد بن السيد عبد الحميد الموسوي الاصفهاني ،ولد في أحدى قرى أصفهان في إيران ١٨٦٨م .سافر الى النجف الأشرف عام ١٨٩١م لاكمال دراسه ، ثم ذهب الى حوزة كربلاء حيث تلقى درسه هناك من الفقية الراحل الميرزا محمد تقي الشيرازي ، ثم أنتقل الى سامراء حيث تلقى علومه على يد أية الله العظمى الميرزا محمد حسن الشيرازي ، أفتى مع غيره من العلماء بوجوب الجهاد ضد الاحتلال البريطاني للعراق ، أشترك في ثورة العشرين ، وقاطع أنتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٢٢م ، ونتيجة لمواقفه الوطنية أبعد الى إيران ، وبعد عام عاد الى النجف الاشرف ، أصبح زعيماً للحوزة العلمية هناك بعد وفاة اية الله العظمى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، توفي عام ١٩٤٦م في مدينة الكاظمية المقدسة ، وحمل جثمانه الى النجف الاشرف حيث دفن هناك . ينظر : محمد الغريفي البحراني ، ذكرى الفقية أبو الحسن الأصفهاني ، مؤسسة السيدة معصومة عليها السلام وحملة الكوثر للحج والعمرة ، ط١ ، (د.م ، ٢٠٠٦) ، ص ص ٥- ٢٨ .

(١١) عبد الرزاق الحسني ، العراق في دوري الإحتلال والانتداب ، ج١ ، مطبعة العرفان ،(صيدا ،١٩٣٥) ، ص١٠.

(١٢) عبد العزيز القصاب ، من ذكرياتي ، (بيروت ، ١٩٦٢) ، ص ٢٢٣ .

(١٣) عبد العزيز بن محمد بن عبد اللطيف القصاب ، ولد في بغداد عام ١٨٨٨ م ،أصبح مصرف لواء كربلاء عام ١٩٢٠م ، أصبح وزيراً للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة عام ١٩٢٨م ، أنتخب نائباً عن لواء الديوانية في آب من عام ١٩٢٨م ، وأنتخب عن لواء بغداد في أب من عام ١٩٣٥م ، أصبح رئيساً للمجلس النيابي عام ١٩٤٧م ، توفي في بغداد عام ١٩٦٥م . ينظر : مير البصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، دارالحكمة ،(لندن ، ١٩٩١) ، ص ١٦٢ .

(١٤) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف رقم ٣/ ٦/ ب ،١٩٢٢م ، ص ٥٦ أ ، ٥٦ ب ، ٥٦ ج ، ٥٧ د.

(١٥) د.ك.و ، المصدر نفسة ، ملف رقم ٣/ ٦/ ب ،١٩٢٢م ، ص ١٩ ،ص ٥٣ ، ص ٦٠ ؛ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٢٥٥١و٣٦، الموضوع آراء الشعب ومواقفه السياسية ، ص ص٤٥-٤٧؛ للمزيد ينظر : جريدة المفيد ، ١٢ مايس ، ١٩٢٢ .

(١٦) د.ك.و، المصدر نفسه ، ملفة رقم ٦/٣ب سنة ١٩٢٢، الموضوع آراء الشعب ومواقفه السياسية ، ص٥٥.

(١٧) كاطع العوادي بن السيد موسى بن عزيز بن علي ، يتصل بالشريف عواد بن محمد بن عواد الكبير ، ينتهي نسبه الى الامام موسى بن جعفر (ع) ، ولد في منطقة خيكان التابعة الى قضاء الهاشمية في لواء بابل عام ١٨٧٠م ، تلقى دروسه في النجف الأشرف والنعمانية ، أشترك في الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤م فعمل مع رؤساء القبائل في جهة الكوت والقرنة والعمارة والحويزة ، وكان في طليعة المجاهدين في الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠م ضد الانكليز ، أنتخب عضواً في المجلس النيابي العراقي لعدة دورات أنتخابية عام ١٩٢٦و١٩٣٦و١٩٣٩ ، توفي في الاول من شهر كانون الثاني من عام ١٩٤٥م . ينظر : كامل سلمان الجبوري ، مذكرات السيد كاطع العوادي ،ط١ ، مطبعة العاني ، (بغداد ، ١٩٨٧م) ، ص٦٥ .

(١٨) محمد مهدي البصير ، القضية العراقية ،ج٢ ، (بغداد ، ١٩٢٤) ، ص ٤٢٥.

(١٩) جريدة الأستقلال ، ٢٤ مايس ١٩٢٢م.

(٢٠) المصدر نفسه .

(٢١) جريدة لسان العرب، العدد ٢٤ ،في ٩شباط ١٩٢٢م .

(٢٢) جريدة المفيد ، العدد ٢٨ ،مايس ١٩٢٢م .

(٢٣) المصدر نفسه ٢٠نيسان ١٩٢٢م .

(٢٤) ونستون ليونارد سپنسر تشرشل ، ولد في ١٨٧٤م في قصر بلنهايم بمنطقة أكسفوردشاير في أنكلترا ،كان وزيراً للمستعمرات البريطانية ، كما أصبح رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية من ١٩٣٩الى ١٩٤٥ ، ومرة أخرى من ١٩٥١ حتى ١٩٥٥ ، تولى رئاسة الوزراء بعد أستقالة تشاميرلن ، وهو الذي رفع معنويات شعبه أثناء الحرب ولم يخضع لأدولف هتلر وتهديدات الحزب النازي الالماني .أنه رجل دولة بارز ، وخطيب مفوه ، ومخطط ستراتيجي ، وكان ضابطاً في الجيش البريطاني ، فقد حصل على جائزة نوبل في الأدب عام

١٩٥٤م لكتاباته التأريخية ، أول من أشار بعلامة النصر بواسطة الاصبعين . توفي عام ١٩٦٥ . ينظر : موسوعة المعرفة على شبكة الانترنيت:
www.marefa.org/index.php

(٢٥) جريدة لسان العرب ٢٥ أيار ١٩٢٢م .
(٢٦) د.ك.و ، ملفاط البلاط الملكي ، ملف رقم ٦/٣/ب ، عام ١٩٢٢ ، ص ٢٠.
(٢٧) جريدة العراق ، ٣٠مايس عام ١٩٢٢م ؛ للمزيد ينظر:جريدة الاوقات البغدادية في ٣٠ مايس عام ١٩٢٢م
(٢٨) جريدة الاستقلال ٣٠مايس عام ١٩٢٢م ؛ للمزيد ينظر : جريدة العراق ٢٩مايس عام ١٩٢٢م .
(٢٩) محمد مهدي البصير ، المصدر السابق ، ص ٤٨٥ ؛ للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات ، ج٢ ، مطبعة العرفان ، (صيدا ، ١٩٦٥) ، ص ٢٨ ؛ لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ودوره في تأريخ العراق السياسي المعاصر ،ط١، دار الرشيد للنشر ، (بغداد ، ١٩٨٠م) ، ص ٧٥.
(٣٠) محمد مهدي البصير ، المصدر السابق ، ص٤٨٥.
(٣١) الفتوى : هي أمر أو حكم يصدره رئيس أحدى الطوائف الدينية في القضايا المختلفة . يعد تنفيذه ألزاماً على جميع أفراد تلك الطائفة . مقابلة مع المرجع الكبير آية الله العظمى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني ، بتأريخ ٢٠١١/٥/١٥م ، في النجف الأشرف ، أثناء تشرف الباحث بزيارة سماحته .
(٣٢) محمد حسين النائيني: ولد في مدينة نائين في إيران عام ١٨٦٤م وهاجر إلى سامراء عام ١٨٨٥م لإكمال دراسته العلمية فالتحق بمدرسة الشيرازي غادرها إلى كربلاء عام ١٨٩٧م وانتقل بعد ذلك إلى النجف عام ١٨٩٩م، هو عالم جليل يعد من ابرز رواد الحركة الإصلاحية والتجديد.للمزيد ينظر: امجد سعد شلال المحاويلي، محمد حسين النائيني دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٦م.
(٣٣) علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ الحديث ، ج٦ ، مطبعة المعارف ، (بغداد ، ١٩٧٦م) ، ص٢٠٢ ؛ علاء جاسم محمد ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تأريخ العراق ١٩٢٠-١٩٣٦م، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مقدمة الى كلية الاداب ، جامعة بغداد ،١٩٨٥م، ص ٧٥.
(٣٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، ملف فتاوى العلماء ضد الانتخابات عام ١٩٢٣ .
(٣٥) المصدر نفسه .
(٣٦) د.ك.و، المصدر نفسه ، ملف الانتخابات والعشائر عام ١٩٢٣م .
(٣٧) .ك.و، المصدر نفسه ، ملف الانتخابات والدعاية ضدها عام ١٩٢٣م ؛ للمزيد أنظر ملف (أ) أنتخابات لواء الديوانية .
(٣٨) عبد المحسن السعدون : ولد في الناصرية ، وأكمل دراسته في الآستانة ،وتخرج من مدرسة العشائر برتبة ملازم ثان عام ١٨٩٩م ، أنضم الى جمعية الأتحاد والترقي ، شكل أربعة وزارات ، أنتحر في الساعة التاسعة من مساء يوم ١٣تشرين الثاني من عام ١٩٢٩م . ينظر : لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق ، ص ١٥ .
(39)I reland , P.W.Iraq : A study in political development ,(London 1937), P.P280-282 .
(٤٠) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف د / ٦ / ٢ عام ١٩٢٢م -١٩٢٤م ، ص٥ .
(٤١) الشيخ شعلان أبو الجون . رئيس عشيرة الظوالم من بني حجيم ، تسكن في أراضي العوجة بين الأبيض والسماوة بناحية الرميثة ، كان من زعماء الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠م ، سجنه الأنكليز في الرميثة في ٣٠حزيران من تلك السنة ، فأقتحم رجاله السجن وأخرجوه عنوة ، كان ذلك في بداية الثورة التي أبلى فيها الشيخ شعلان بلاءاً حسناً حتى هادنه الأنكليز في تشرين الأول ١٩٢٠م . أنتخب نائباً عن لواء الديوانية في المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٤م ، توفي ٢٨ كانون الثاني من عام ١٩٣٠ م . ينظر : مير بصري ، أعلام الوطنية والقومية العربية ، ط١ ، دار الحكمة ، (لندن ، ١٩٩٩م) ، ص ٢٩٨ .
(٤٢) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف د / ٦ / ٢ ، عام ١٩٢٢ -١٩٢٤م ، ص٥ .
(٤٣) د.ك.و ، المصدر نفسة ، ملف رقم د / ٦ /٢ ، عام ١٩٢٢-١٩٢٤م ، ص٥ .
(٤٤) عبد الأمير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .
(٤٥) عبد الرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، ص ٢٩ .
(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .
(٤٧) محسن أبو طبيخ ، المبادئ والرجال ، (دمشق ، ١٩٣٨) ، ص١١ .
(٤٨) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات ، ج١ ، ص ١٣٠ .
(٤٩) محمد مهدي البصير ، المصدر السابق ،ج٢ ، ص ص ٥٠١ ــ ٥٠٢ .
(٥٠) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف الانتخابات والدعاية ضدها عام ١٩٢٣م .

(٥١) محسن أبو طبيخ ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩-٣٠ ؛ للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، ج٢ ، ص ٣٠ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات ، ج١ ، ص ١٣، محمد مهدي البصير ، المصدر السابق ،ج٢ ، ص ٥٠٢ .

(٥٢) سليمان فيضي من الموجهين الأوائل للحركة الوطنية في العراق، بل من رواد الفكرة القومية في الوطن العربي، ولذلك تعد حياته صفحة من صفحات الجهاد الوطني في سبيل تحرير العراق واستقلاله السياسي ونهضته الاجتماعية. وكان من أبرز المقاومين لطغيان الاتحاديين (الأتراك) ومن المناوئين للاستعمار البريطاني ، وقد حجز في البصرة بعد الاحتلال البريطاني حتى عام ١٩١٩ وعاصر تأسيس الحكم الوطني في العراق، ورافق مسيرته وشهد أدواره كافة حتى وفاته في مطلع عام ١٩٥١. للمزيد أنظر : سليمان الفيضي ، مذكرات سليمان الفيضي ، دار الساقي للطباعة والنشر ، ط٣ ،(بيروت ، ١٩٩٨) ،ص ص ٧ -٣٠

(٥٣) محمد مظفر الأدهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، ج٢ ، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد ، ١٩٨٩) ، ص ١١ .

(٥٤) الحكومة العراقية ، قانون أنتخابات المجلس التأسيسي العراقي ، بغداد ، ١٩٢٣م ؛ للمزيد ينظر مجموعة البيانات والأنظمة العدلية وما صدر بين ١ تشرين الاول ١٩٢٠ ، ٣١ كانون الاول ١٩٢٢ ، من قانون أصدرته وزارة العدلية ـ الحكومة العراقية ، طبع في مطبعة العراق ، بغداد ، ص ص ١٧٩- ٣٠٥ .

(٥٥) جريدة العراق ٢أيار ١٩٢٢م ؛ للمزيد أنظر :جريدة دجلة ٣ أيار ١٩٢٢م .

(٥٦) الحكومة العراقية ، قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تموز ، أب ، أيلول ١٩٢١ ، سري ، ص ص ٩٣ -٩٤ ، ، بغداد ، ١٩٢١ .

(٥٧) محمد مظفر الأدهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، ج٢ ، ص ١٩ .

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٣١٠ .

(٥٩) و.د ، ملف المجلس التأسيسي ١٠/٢/٢ ، برقية من وزارة الداخلية الى كافة المتصرفين بتأريخ ١٨ أذار ١٩٢٤م ، عدد ٤١١٧ ؛ للمزيد أنظر: جريدة الوقائع العراقية ٣١ أذار ١٩٢٤م ، جريدة الاستقلال عدد ١٩ ، ٢٤ ، ٢٧ أذار١٩٢٤م .

(٦٠) محمد مظفر الأدهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، ج٢ ، ص١٦٣ .

(٦١) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ، لسنة ١٩٢٤م ، مطبعة السلام ، بغداد ، ص ص ٥-٨ ؛ الادهمي ، المصدر السابق ، ج ٢، ص ص ١٦٤-١٦٥.

(61)Colonial offical , Special Report by his majesty , government in the united kindom of Great Britain and Nor thent Irend to the council of the council of the League of nations on the progress of Iraq during the periob 1902-1931 ,London ,P.6.

(٦٢) عبد الرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، ج٢ ، ص ٧ .

(٦٣) أنيس الصائغ ، رجب حراز ، الشرق العربي في التأريخ الحديث و المعاصر ، (القاهرة ، ١٩٦٧) ، ص ٤٧٨.

(64)Iraq Report on Iraq Administration April , 1922 .march , 1923 , published by his majastys statiouery office , London , 1924.pp.186-187.

(٦٥) جريدة الاوقات البغدادية ، ٢٩ أيار ١٩٢٤م .

(٦٦) المصدر نفسه .

(٦٧) المصدر نفسه .

(٦٨) النظام الداخلي لمجلس التأسيسي العراقي ، نشر في جريدة العراق ٢٠أيار ١٩٢٤م .

(٦٩) مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج١ ، ص ٥١.

(٧٠) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٧٦ ، ٨١ ، ٨٣ .

(٧١) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٦٧ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٤ .

(٧٢) ضمت اللجنة السادات والشيوخ الأتية أسماؤهم :-

١. محمد زكي .
٢. محمد شريف .
٣. فهد الهذال .
٤.عبد الواحد الحاج سكر .
٥.عمر الحاج علوان .
٦. حسين الشبوط .
٧. زامل المناع .
٨. ياسين الهاشمي
٩. فالح الصيهود .
١٠ . حبيب الخيزان
١١ . الدكتور داود الجلبي .
١٢. مرزة فرج.
١٣. عداي الجريان .
١٤. حبيب الطالباني

للمزيد ينظر : مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج١ ، ص ٩٢- ٩٣ .

(٧٣) للاطلاع على تقرير اللجنة ، أنظر: مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ، في ٢٠ أيار ١٩٢٤م ، ج١، ص ص ٦٣- ٦٥ .

(٧٤) مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج١،ص ٢٧١-٢٧٩ ؛ جريدة العالم العربي ٣٠أيار ١٩٢٤م ؛ للمزيد ينظر: التقرير الاداري الانكليزي :-

British Colonial office , Special Report by his Majestys Government in the

(٧٥) المصدر نفسه .

(76) Administration ,of Iraq , for the Period ,April 1923, December ,1924 (London 1925), p22.

(٧٧) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات ، ج١ ، دار المصدر السابق ، ص ٢١١.

(٧٨) هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ترجمة عبد المسيح جودة ، مطبعة السريان ، (بغداد ، ١٩٤٥) ، ص ١٥٦ .

(٧٩) رجاء حسين الخطاب ، العراق بين ١٩٢١- ١٩٢٧ ، ص ٣٣٤ .

(٨٠) مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج١،ص ٣٧١ ، ينظر : جريدة الأوقات البغدادية ، ١٠حزيران ، ١٩٢٤ .

(٨١) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات ، ج١ ، ص ٢١٢.

(٨٢) في يوم ١٠حزيران عام ١٩٢٤ ، كانت مناقشة المجلس التأسيسي العراقي حادة وعنيفة حول تصديق المعاهدة ، حتى وصلت الى أستعمال السلاح فيما بينهم داخل المجلس ؛ للمزيد ينظر: توفيق السويدي ، مذكراتي ، نصف قرن من تأريخ العراق والقضية العربية ، دار الكاتب العربي ، (بيروت ، ١٩٦٩) ، ص ٩٨ .

(٨٣) هنري فوستر ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ ، يقول : ((أستدعي ٦٩ نائباً من مجموع ١٠٠ نائب بعد أنسدال ظلام الليل وأجرى التصويت على المعاهدة قبل منتصف الليل ، فأستقرت النتيجة على موافقة ٣٧نائب عليها ضد ٢٤ نائب وأمتناع ثمان نواب عن التصويت)) بينما الاصح أن عدد النواب الحاضرين ٦٨ نائب كما موجود في مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ، بغداد ، مطبعة دار السلام ١٩٢٤ ، ص ٤٣٣ ؛ للمزيد ينظر: ما نشر في رسائل المس بيل :-

Bell, Lady Florence, The Letters of Gertrude Bell ,1914-1926,2Vols ,(London, 1926) ,pp.345-346.

(٨٤) رجاء الخطاب ، المصدر السابق ، ص ٣٣٤ .

(85) Hooper , The Constitutional Law Iraq , Baghdad 1928 , pp.15-16.

(٨٦) ساسون حسقيل :- من اليهود الشرقيين ، ولد في بغداد عام ١٨٦٠م ، أصبح أول وزير للمالية في حكومة عبد الرحمن النقيب الأولى والثانية والثالثة وفي وزارة عبد المحسن السعدون الأولى عام ١٩٢٢م ، ثم وزيراً للمالية في وزارة ياسين الهاشمي الأولى عام ١٩٢٤م ، أنتخب نائباً عن لواء بغداد عام ١٩٢٥م ، توفي في باريس عام ١٩٣٢م .ينظر: مير بصري ، أعلام اليهود في العراق الحديث ، دار الوراق للنشر ، ط١ ، (لندن ، ٢٠٠٦) ، ص ٥٢ ، عبدالرزاق الهلالي ، معجم العراق ، المصدر السابق ،ص ١٤٣ .

(٨٧) مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، ص ٢٨.

(٨٨) منذر الشاوي ، القانون الدستوري والمؤسسات في العراق ، (بغداد ، ١٩٦٥) ،ص ٩٠ .

(٨٩) لائحة القانون الأساسي العراقي ، مطبعة الحكومة ،(بغداد ، ١٩٢٥)

(٩٠) مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج١، ص٦٠٥ .

(٩١) المصدر نفسه .

(٩٢) المصدر نفسه ، ص ٦٠٩.

(٩٣) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ص٧٩٣-٨٠٤ .

(٩٤) المصدر نفسه .

(٩٥) المصدر السابق ، ص ص ٨٩٧- ٨٩٨ .

(٩٦) المصدر نفسه ، ص ص ٨٩٩-٩٠٠.

(٩٧) المصدر نفسه ، ص ٩٠٠- ٩٠١ .

(٩٨) المصدر نفسه ، ص ص ٩٠١- ٩٠٥ .

(٩٩) نقلاً عن : د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف القانون الأساسي العراقي ، ج /٨ لسنة ١٩٢٤ ، تقرير مرفوع الى رئيس الديوان الملكي رستم حيدر بتأريخ ١٩٢٤/٧/٣ ، ورقة رقم ٣٦.

(١٠٠) مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج٢ ، ص ٨٩٤.

(١٠١) المصدر نفسه ، ص ص ٩٠٥- ٩٠٦ .
(١٠٢) المصدر نفسه ، ص ص ٩٠٦- ٩٠٧ .
(١٠٣) المصدر نفسه ، ص ص ٩١٦-٩١٧.
(١٠٤) المصدر نفسه، ص ص ١٠٢٥-١٠٣٥ .
(١٠٥) المصدر نفسه ، ص ص ١٠٣٥-١٠٣٧.
(١٠٦) المصدر نفسه ، ص ص ١٢٥٦-١٢٥٧ .
(١٠٧) المصدر نفسه ، ص ص ١٢٨١-١٢٨٢ .
(١٠٨) نص المادة الثالثة عشرة : الإسلام دين الدولة الرسمي، وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة، وحرية القيام بشعائر العبادة، وفقاً لعاداتهم ما لم تكن مخلة بالأمن والنظام، وما لم تناف الآداب العامة. للمزيد ينظر : القانون الاساسي العراقي في العهد الملكي عام ١٩٢٥ ، بغداد ١٩٢٥.
(١٠٩) المصدر نفسه ، ص ٥٩١.
(١١٠) المصدر نفسه ، ص ص ٥٨٩- ٥٩٠ .
(١١١) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ العراق السياسي الحديث ، ج١ ، ص ٢٢٢ .
(١١٢) مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج٢ ، ص ص ٧٨٥- ٧٨٦ .
(١١٣) عبد الرزاق محمد أسود ، موسوعة العراق السياسية ، المجلد الثاني، (بيروت ، ١٩٨٦)، ص ص ٥٤٠-٥٤١ .

Abstract

" Iraqi government and try to attract national interfaces in the district of Shamiya to the Constituent Assembly elections, 1921-1924 m"

Take a subject labeled (the Iraqi government and try to attract interfaces national in the district of Shamiya for the election of the Constituent Assembly 1921-1924 m) is of special importance by those interested in writing a history of contemporary Iraq because it involves information that has not been addressed in other studies, adopted in the preparation of a variety of sources in the forefront of Iraqi documents non-published (and the royal court documents) stored in the Library and Archives in Baghdad, as well as printed literature. And we chose not to expand on the subject for fear of prolonging the reader, have been studied this aspect in a way academic objective Astenbtna where opinions and we have expressed proposals that fall within the subject, and was rich in this article revealed to the reader what can be a material that could occupies its place in the field of scientific studies in general and historical studies in particular, especially on contemporary Iraq and in the local history in particular.

مجلة القادسية للعلوم الانسانية

تواصل مسيرتها المتألقة ، فساهم عزيزي الباحث في رفدها ببحوثك الرصينة على وفق ضوابط النشر العلمي .